

شيخ المِصْرَة

أبو هريرة

«أول راوية أتهم في الإسلام»

ابن قتيبة

تأليف

محمود أبو رية

منشورات

مؤسسة الأعلی للطبوعات

بيروت - لبنان

ص. ب. : ٧١٢٠

الطبعة الرابعة
تمتاز هذه الطبعة بالتصحيح الدقيق
وجميع حقوق الطبع محفوظة
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

مؤسسة الأعلامي للطبوعات :
بيروت - شارع المطار - قرب كلية الهندسة .
PUBLISHED BY
Al Alami Library
BEIRUT - LEBANON
P.O. BOX 7120
ملك الاعلي . ص. ب. ٧١٢٠
الهاتف : ٨٣٣٤٤٧ - ٨٣٣٤٥٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بيان واجب حول عنوان الكتاب

حدثني صديق كريم قال : إن بعض الناس قد فهم من وضع كلمة (شيخ المضيرة) في عنوان الكتاب إنما كان لغرض بعيد ، وهو ازدراء أبي هريرة ! وقد استغربت من أن يذهب مثل هذا الفهم الخاطئ إلى ذهن ذي لب أو علم ! وكأن الذي يرمينا بهذه التهمة لم يدرس تاريخ أبي هريرة ولا يعرف من أمره شيئاً !! ذلك بأن هذا اللقب لم يكن شيئاً جديداً ابتدعناه من عند أنفسنا ، وإنما هو عريق في القدم مضى عليه أكثر من ثلاثة عشر قرناً ، إذ أنه يرجع إلى عهد معاوية بن أبي سفيان الذي كانت هذه المضيرة من أطايب أطعمته فلما نهم أبو هريرة فيها ، واشتهر ذلك بين الناس لقبوه بها ، ولزمه هذا اللقب من ذلك العهد ، وجرى على ألسنة الناس ذكره ، ثم دونه المؤرخون وكبار العلماء والكتاب في مؤلفاتهم مثل الزمخشري في ربيع الأبرار وفي أساس البلاغة ، وبديع الزمان الهمداني في مقاماته ، إذ عقد له مقامة خاصة سماها (المقامة المضيرية) وشرح الأستاذ الإمام محمد عبده أمرها وأمر شيخها ، ومناصرتة لمعاوية شرحاً لا ذعاً ، وتكلم عنه الثعالبي في كتابه (المضاف والمنسوب)^(١) كلاماً طويلاً ، ولا نستوعب كل ما قيل في هذه المضيرة وشيخها فيرجع إلى ذلك في موضعه من هذا الكتاب .

(١) طبع هذا الكتاب في مصر مرتين إحداهما في سنة ١٩٠٨ والأخرى في سنة ١٩٦٥ .

ولو أننا كنا نحن الذين ابتدعنا هذا اللقب في دهرنا ، وأفشيناه لكان لهذا الفهم شيء من الاعتبار !

يتبين من ذلك أننا لم يكن لنا قصد شيء لأبي هريرة ولا نريد أن نتجنى عليه شيء غير معروف من تاريخه ، وإنما الذي دعانا إلى ذلك - أننا بسبيل ترجمته ترجمة مفصلة ، ولا يمكن ذلك إلا باستيعاب كل ما يتصل بهذه الترجمة ، وأن أول شيء يجب أن يعنى به المؤرخ أن يذكر اسم من يؤرخ له كاملاً غير منقوص ، ولأن لقب (شيخ المضيرة) قد لازم اسم أبي هريرة فلا ينفك عنه بحيث إذا أطلق فإنه لا ينصرف إلا إليه ، ولم يلقب أحد غيره بهذا اللقب على مدى الدهور ، فقد وجب علينا أن نذكر اسمه ولقبه الذي اقترن به ، وأصبح جزءاً منه ؛ ولو نحن أغفلنا ذلك لحاسبنا التاريخ على إغفاله حساباً عسيراً !! إذ ماذا يكون جوابنا إذا قال لنا : كيف تؤرخ لرجل لا يعرف الناس اسمه كاملاً ؟ لقد عرفتهم في كتابك بأنهم عندما جهلوا اسمه الذي سماه به أهله كنوه بهريرة كان يلعب بها ! وبقي عليك أن تعرفهم بلقبه الذي جاءه من (مضيرته) التي كان يحبها ، وبذلك تكون قد أدت ما عليك ويخرج كتابك مستوفى مستوعباً .

هذه هي حقيقة الأمر في شأن عنوان الكتاب نذكرها على وجهها لمن يفهم ويعقل ، ولا علينا ممن لا يفهم ولا يعقل ، وهذه الصفحة قد جعلناها في مفتاح كتابنا ، لنضع بها الأمر في نصابه ، ولتكون تبصرة لأولي الأبواب ، هدايا الله جميعاً لما فيه الرشد والصواب . إنه سميع مجيب .

هذا الكتاب

أقدم كتاباً ما عرفت صاحبه من قبل ، وإذا كان جهل مثله خمولاً في الاطلاع وقصوراً في النشاط ، فإنني أحمد لعدوه أن زكاه عندي وهو يبالغ بتجريحه والعدوان عليه .

ولقد عرفته أول مرة في كتاب (السنة) للدكتور السباعي ، إذ استهدفه هذا بنقد عاطفي دلني على القيمة في (أبورية) وفي (أضوائه) الصافية ، الأمر الذي أتاح لي شرف الدفاع عن الحقيقة فيه وفي كتابه المذكور دون معرفة به ، ولا إلمام بكتابه^(١) .

وعرفته بعد ذلك من خلال (أضوائه) فعرفت عالماً متبحراً يلين بيده الموضوع الصعب ، ويرتفع بناؤه منهجياً ، يوازن شكله محتواه وينهض به ، وفي الحق أنه من أنفس ما أنتجته الدراسات الإسلامية الحديثة ، وأهداها في فن الوصول إلى الحقيقة .

ولا يقل (شيخ المضيرة) الكتاب الذي تقدمه عن كتاب (الأضواء) بل

(١) إفتحت الطبعة الأولى من هذا الكتاب بهذه الكلمة القيمة التي تفضل بها العالم الكبير الأستاذ صدر الدين شرف الدين وقد رأينا إثباتها في كل طبعة تصدر من هذا الكتاب .

هو فلذة منه تناولها المؤلف بالتحسين ، وخصها برعاية أبرزتها عملاً مستقلاً ذا عطاء يغني محصول (الإحياء) المعبر اليوم أحد مصادر تقدمنا الأساسية .

وقد أوضحنا غير مرة أن تجديد الأبحاث القديمة شيء ، ونبش الضغائن شيء آخر ، وأن التناول الموضوعي هو القياس في التمييز بينهما ، ولا حاجة للتأكيد أن أولهما نافع ، وثانيهما ضار ، ولكن ما يجب التحذير منه هو الخلط بينهما ، فالخلط خبط يثير الحفاظ وينتج الفتن ، ولا ينفع إلا الأعداء .

أقول هذا وأشير إلى العلامة مؤلف هذا الكتاب ، الناهض شاهداً من عشرات الشواهد على نتائج الخلط المشار إليه ، أفليس من أغرب ما يسمعه المرء المعاصر أن يحاصر كاتب حر وتضرب حوله السدود والأقفال لرأي قاده إليه الدليل ، وحركه نحوه الجهر بالحق ؟

تلك هي محنة العلامة (أبورية) وهي محنة إذا وجدت في القرون الوسطى مسوغاً من عشوائية المرحلة فليس لها في عصرنا أدنى مسوغ . وأغرب ما في هذه المحنة أن طوقها من صنع غير الحكام خلافاً للمعهود في الأزمنة الغابرة . الطوق اشترك في حبه حول (أبورية) كتاب كالسباعي أحاطوه بأراجيف وافتراءات منفردة ، وناشرون استغلوا ظرفه هذا فاشتروا لنشر كتابه تجريده من حقوق المؤلف ، ولك أن تجد بين هؤلاء وأولئك سبب تطوعنا لنشر هذا الكتاب الجليل .

بقي أن السباعي وأمثاله سيؤكدون للبسطاء من قرائهم تهمة تشيع (أبورية) ويسوقون التهمة - كما جاءت في كتاب السنة - بأسلوب المرجفين ، وليت السباعي يحيى عصره ليخفف على نفسه ثقل هذا الأسلوب الغليظ ، فالتشيع لم يعد كفراً ، ولا إلحاداً في الدين ، ولم يعد التسنن ضلالة ، ولا خروجاً على الإسلام كذلك ، وإنما هما في مفهوم الوعي الحديث جدولان يتألف منهما نهر الإسلام الكبير ، فلا يخطيء الإسلام متدين تشيع أو تسنن ، أما الذين يخطئون حقاً فإنما هم المرجفون المفرقون المتعصبون من

الفريقين .

والبحث في الحديث والمحدثين بحثاً علمياً ينفض عنهما غبار القدم
رسالة لا يقدرها حق قدرها إلا مسلم يعيش الإسلام بعلم وإخلاص .
هدانا الله لما فيه صلاح أنفسنا ومصلحة أمتنا ، ولا يشذ عن هذين
تأليف هذا الكتاب ولا نشره ، ولا الانتفاع بقراءته واقتنائه .

صدر الدين شرف الدين

مقدمة الطبعة الاولى

كان هذا الكتاب فصلاً من كتابنا «أضواء على السنة المحمدية» الذي استفاض أمره وأحدث دويماً هائلاً بين أرجاء العالم الإسلامي ، مما لم يحدث مثله لكتاب آخر في عصرنا غير كتاب (في الشعر الجاهلي الذي ألفه الدكتور طه حسين)^(١) ، وعلى أنه قد ظفر والحمد لله من كبار العلماء ، وقادة الفكر بالتقدير الكريم ، والثناء الجميل ، فإن بعض من أصيبوا بالحشوية والجمود قابلونا بالشتم القاذع ، والسب الوضيع فلم نلتفت إليهم ، وتركناهم في ضلالهم يعمهون .

ولو أن هذه الفئة قد التزمت معنا الطريق السوي ، الذي يقضي به النقد العلمي التزيه ، لقابلناهم مسرورين ولنازلناهم فرحين ، ولكنها ارتطمت في حمأة السباب ، وزاغت عن سبيل الصواب ، فلذلك سقط معها الخطاب .

ولقد كان أكثر ما نالنا من شتم الشاتمين ، وقذف القاذفين ، مرده إلى ما بيناه من تاريخ (أبي هريرة) وما أظهرناه في هذا التاريخ من حقائق مذهلة

(١) بلغ ما صدر في نقد كتابنا إلى اليوم خمسة عشر كتاباً ؛ في مصر ، والحجاز والشام . هذا عدا جميع المجلات التي تتجر بالدين في بلاد المسلمين ولا نعلم ماذا سيظهر غداً .

لم تكن معروفة لهم من قبل ، فصدموها بها ، ودهشوا لها ، وكادوا منها يصعقون ! ولم يلبثوا أن هبوا ليخففوا عنهم ما أصابهم من هول الصدمة ، فلم يجدوا غير الوسيلة التي يحسنونها ، فأطلقوا ألسنتهم بسبنا ، وشهروا أقلامهم لثمتنا ، وقد كان أقدرهم شتماً ، وأفحشهم سباباً ، شامي أزهرى ، سمى نفسه (الدكتور مصطفى السباعي)^(١) فقد فاقهم في مضمارهم ، وكان بحق فارس حلبتهم ! وكأنه أراد أن يستعلن بأنه (عُيب) وحده في فن الهجاء فكانه^(٢) .

ومن أجل هذه العاصفة الهوجاء التي أثرت علينا رأينا أن نعيد النظر في دراسة تاريخ (شيخ المضيرة)^(٣) من جميع نواحيه دراسة مستفيضة شاملة ، حتى تبدو للناس شخصية هذا الصحابي المشهور على حقيقتها ، وتضح لهم على وجهها - فرجعنا إلى ما بين أيدينا من المصادر الموثوق بها عند أهل السنة - وقد اعتمدنا عليها وحدها في هذه الدراسة ولم نرجع إلى غيرها ، حتى لا يرمينا غبي جاهل بالتشيع ويقول : إنه يأتينا بكلام لا نعرفه ، ولا نثق به ! وكذلك عُدنا إلى ما كنا قد احتجناه لدينا من المواد التي استخرجناها من بطون هذه الكتب أثناء دراستنا الطويلة لموضوع كتابنا الكبير ، تلك الدراسة التي استغرقت أكثر من خمس عشرة سنة ، ولم ننشر كل ما فيها في الطبعة الأولى مراعاة للاختصار ، وإشفافاً على من لا يحتملون صولة الحق من أن يصيب عقولهم وعقائدهم مَسٌّ ! إذا نحن فاجأناهم بكل ما لا يفهمون ! وما لا يعقلون !!

(١) لا ندري من أين جاءته هذه (الدكترة) ؟! ومن الذي منحه هذا اللقب ؟ إن كل ما يعرف عنه أنه تخرج في الأزهر ككُلِّ تلك الآلاف الذين يتخرجون فيه كل عام ! ولا ميزة له عليهم بشيء ، على أن هذا اللقب قد هان أخيراً في بلادنا ، حتى فقد معناه المعروف عند غيرنا .

(٢) حذفنا هنا مقدار صفحة ونصف للسبب الذي بيناه فيما بعد بعد مقدمة الطبعة الثانية .

(٣) راجع ص ٨٦ من كتاب (المضاف والمنسوب) للثعالبي لتقرأ ما قاله في هذه المضيرة التي نهى أبو هريرة فيها ، واشتهر ذلك عنه حتى جعلوه (شيخاً لها) وسيقابلك نبا ذلك في هذا الكتاب .

رجعنا إلى كل ذلك لنسوي منه بحثاً كاملاً مستوفى لتاريخ أبي هريرة ، غير مبالغين أن يطول هذا البحث أو يقصر ، لأن موضوعه خطير ، والكلام فيه ليس بالسهل اليسير ، وقد نهجت فيه منهجاً واضحاً مستقيماً ، - وهو سبيل المؤرخ الذي يتحرى الصدق والأمانة مبتغياً بعمله وجه الله ورضا العلم ، وأداء حق التاريخ ، فإذا هو انحرف عن هذا الصراط المستقيم ، ومال به عن النهج القويم ، ضل وغوى .

هذا هو منهجي الذي اتخذته في كتابي هذا وفي غيره ، ولا يعنيني بعد ذلك أن يغضب عليّ زيد ، أو يرضى عني عمرو . ولا أكتم القراء أنه منهج شاق عسير ، ولكنني استعذبت ورضيت به مغتبطاً لأنه سبيل الحق ، وليس بعد الحق إلا الضلال ، وقد استعنت الله فيه فأعاني ، واستهديته فهداني .

وما كدت أفرغ من بحثي هذا حتى رأيته قد امتد وطال فبلغت صفحاته حوالي خمسين ومئة صفحة^(١) على حين أنه كان في الأصل لا يتجاوز خمسين صفحة .

ولو أنني أطعت القلم وأطلقت من عنانه ، ليجري إلى مداه الذي يريده ، لزدت صفحات الكتاب على ذلك كثيراً ، ولكنني كبحت من جماحه ، ووقفت عند هذا الحد به .

ثم رأيت من التدبير أن أفرده في كتاب برأسه ليعم النفع به ، والاستفادة منه ، وإني أقدمه اليوم بعد أن أوفى من التحقيق على الغاية ، وبلغ من الاستقصاء أقصى النهاية ، وأصبح بلا مرآة مرآة مجلوة تصور تاريخ هذا الصحابي المعروف تصويراً صادقاً من يوم أن قدم على النبي (ص) وهو بخير فقيراً معدماً ، إلى أن توفي في قصره المنيف بالعقيق غنياً ثرياً .

فإذا أنت نظرت في هذه المرأة المصقولة تراءت لك شخصيته واضحة

(١) استغرقت هذه الصفحات في الطبعة الأولى ١٩٣ صفحة وستزيد في هذه الطبعة على الطبعة الأولى كثيراً .

المعالم من جميع جهاتها ، وانكشفت لك حياته في زمن النبي وخلفائه الأربعة ، وماذا كان شأنه بين سائر الصحابة في هذه الفترة ونهي عمر له عن الرواية عن رسول الله وضربه بالدرة من أجل ذلك وإنذاره إياه بالنفي إلى بلاده إذا هوروى ، ثم مصادرتة لشطر أمواله لما آنس منه عدم أمانته في ولايته - وما كان بعد ذلك من إمعانه في الرواية بعد أن خلا له الجوب بموت كبار الصحابة واختفاء درة عمر التي كانت تبشر ظهره عندما كان يروي - ولكثرة هذه الرواية على قلة زمن صحبته اتهموه في روايته حتى كان بذلك (أول راوية اتهم في الإسلام) - ثم تشيعه لبني أمية بعد أن انتزعوا الحكم اغتصاباً ، وعطلوا حكم الشورى في الإسلام ، وأصبحوا ملوكاً في الأرض بيدهم الأمر والنهي والرفع والخفض ، فكان من دعائهم وأوليائهم ، يناصرهم بلسانه ورواياته ، وما ناله لقاء ذلك من نوالهم ورفدهم وأطايب أطعمتهم ، وبخاصة (المضيرة) التي كانت من أفخر أطعمة معاوية حتى بلغ من نهمه وحبه لها ، أن لقب بها ، وظل هذا اللقب يلزمه ويعرف به على مدّ الزمن كما ستراه في كتابنا هذا ولذلك جعلناه عنواناً لهذا الكتاب . .

ويشهد القارئ في تاريخه غير ذلك قصته العجيبة ذات الفصول الثلاثة الغريبة عندما حطب في جبل معاوية ، وذلك فيما رواه من أحاديث (بسط الثوب ، والوعاءين ، والمزود) .

وهذه القصة تعتبر ولا ريب من أروع قصص التاريخ الإسلامي .

وقد أمطنا اللثام عن أهم ما يجب على المسلمين وغير المسلمين معرفته من رواياته ، ومبلغ نصيبها من الصدق ومدى نسبتها إلى النبي ، حتى تُعلم على حقيقتها ، وتؤخذ على مقدار وزنها ، وذلك لأن في أكثرها مشكلات يحتج بها علينا أعداء الدين ، وتضيق بها صدور المؤمنين - وذلك أنه كان (يدلس) في هذه الروايات ، ويُرسِل (التدليس) - كما نص عليه علماء الحديث أنفسهم - يعتبر في حكم (المرسل) الذي اختلف العلماء في الأخذ به ، ومنهم من منع ذلك منعاً باتاً .

ومن أجل ذلك اتجهت عنايتنا إلى تأريخه دون سائر الصحابة .
هذا بعض ما ينطوي عليه هذا الكتاب الذي بين يديك ، وفيه غير ذلك
من الحقائق العلمية ما لم يضمه من قبل كتاب .
وإني إذ أنشره اليوم لعلّ ثقة بما سينالني من وراء نشره ، ولكن كل ما
ألقاه في سبيله ، سيكون ولا ريب مما أغتبط به وأسر له ، ورحم الله ابن حزم
حيث يقول :
«من حقق النظر ، وراض نفسه على السكون إلى الحقائق - وإن آلمتها
في أول صدمة ، كان اغتباطه بدم الناس إياه ، أشد وأكثر من اغتباطه
بمدحهم إياه» .

محمود أبو رية

عن جيزة الفسطاط - بالقاهرة .

مقدمة الطبعة الثانية

ما كنت أظن - عندما ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب - أنه سينال من إقبال القراء عليه ، ورضاهم عنه ، وتقديرهم إياه ، مثل ما نال ، والحمد لله .

ذلك أنه لم يكد ينقضي على ظهوره زمن قليل حتى انتشر بين الأرجاء ونفدت نسخه كلها ، مما دعا إلى إعادة طبعه .

وقد رأيت قبل تقديمه للطبعة الثانية أن ألقى عليه نظرةً طويلة لكي أراجعه مراجعة دقيقة ، وما إن قرأته حتى استبان لي أنه يحتاج إلى تنقيح في بعض مواضعه ، وإلى تفصيل أو إيضاح في مواضع أخرى .

- من ذلك أمر إقصاء النبي (ص) لأبي هريرة عن المدينة إلى البحرين ولما يقض فيها إلا عاماً وبعض عام ! مما لم يُفعل بغيره من الصحابة جميعاً !

فقد أوردنا هذا الأمر المهم بغير أن نبين علله ودواعيه .

- ومن ذلك أمر ضرب عمر له ونهيه إياه عن رواية الحديث ، وكيف يقصده وحده بهذا الضرب وهذا النهي ، على حين أن أبا هريرة قد زعم أن

النبي (ص) قد أثره من دون الصحابة كلهم (بالثوب والأجربة)^(١) وأنه - كما افترى ناعق جهول ظهر في هذه الأيام - قد أسلم منذ أول البعثة المحمدية وهو في بلاده (اليمن) ثم كان يتتبع أخبار النبي (ص) وهو بمكة ويعلم ما كان ينزل عليه من وحي وغيره ، إلى أن قدم عليه بعد وقعة خيبر !

وتم أمر اقتضى لخطره أن نبينه ونفصل القول فيه ، لأن تاريخ أبي هريرة لا يعرف إلا منه ولا يتم إلا به ؛ ذلك أنه - كما ثبت - لم يبد نجمه المنطفي ، ولم يظهر شخصه المخفي ، إلا في العهد الأموي ، الذي استظل بظله ، وبلغ رغد العيش من رفده ، ولم تكثر أحاديثه الغريبة إلا بتأييده ، وقد كان قبلها من المغمورين .

ومن أجل ذلك عقدنا فصلاً مستوفى تحدثنا فيه عن دولة بني أمية وكيف نشأت .

ولا نطيل بذكر كل المواضع التي توليناها بالتنقيح أو التفصيل ، أو البيان ، أو الزيادة ، حتى أصبح الكتابُ والله الحمد في صورة مستوعبة كاملة



وبرغمنا :

أولاً - أن نأتي في هذه الطبعة بكلمة^(٢) نرد فيها على ما اتهمونا به من التشيع ! وأن ما نشره في كتبنا لم يكن للحق ولا للعلم وإنما لتزدلف به إلى إخواننا من الشيعة ، وقد سبقت هذه الفرية بهتية أخرى ، قذفونا بها فقالوا : «إننا نعمل لمصلحة أمريكا» وإنها من أجل ذلك قد ملأت أيدينا من دولارتها التي يعرفونها ، بما غمرت جيوبهم منها !

(١) سترقرأ قصة هذا الثوب وهذه الأجربة في موضعها في هذا الكتاب وهي قصة شائقة .
(٢) حذفنا هذه الكلمة وكانت تقع في سبع صفحات ؛ وكذلك حذفنا من مقدمة الطبعة الأولى مقدار صفحة ونصف ، وذلك بعد أن جاءنا نبأ وفاة الشيخ مصطفى السباعي ، إذ لا يصح أن نناقش ميتاً ، أو ننازل جثماناً أودع قبره ، ووكّلنا الأمر بيننا وبينه وبين غيره إلى الله .

وثانياً - أن تأتي في آخر كتابنا هذا بالإمامة مررنا فيها مرّاً خفيفاً بكتاب
ظهر أخيراً باسم (أبو هريرة راوية الإسلام) لشاب يدعى عجاج الخطيب ،
وساعده على تأليفه جمهرة كبيرة من شيوخ الدين .

وقد اضطررنا لكتابة هذه الإمامة على حين أن هذا الكتاب في حقيقة
أمره - لا يستحق أن ينظر إليه ، وأن مصنفه لا يستأهل أن يُرد عليه !
وقد بينا سبب هذا الاضطرار في مقدمة هذه الإمامة فلا نعود إلى بيانه
هنا .

مقدمة الطبعة الثالثة

هذه هي الطبعة الثالثة من كتاب (شيخ المضيرة) نقدمها للقراء بعد أن أصبحت كاملة مستوفاة والحمد لله ، وقد كنا نتمنى أن تتخذ الطبعة الثانية سبيلها إلى القراء بغير أن نُقابل بما تعودنا أن يقابل به كل كتاب يظهر لنا من أذى الجاهلين ، وشتائم الجامدين ، ولكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه ! فشاءت الأقدار ، أن ينبعث من دمشق أستاذ ناصبي اسمه محمد عزة دروزة فأرسل إلينا خطاباً يطفح هجواً وشتماً من جنس ما رمانا به من قبل شيخ ناصبي آخر اسمه مصطفى السباعي وهو من دمشق كذلك ، وكان ذنبنا عندهما وعند أشباههما ما نكشف للناس من حقائق عن معاوية بن أبي سفيان وحكمه ، وعن كان يناصره من الصحابة على بغيه ، ومما جاء في خطاب هذا الدروزي : أني أطعن في أعظم دولة إسلامية ، وأنني أحقد (كذا) على أبي هريرة ، وأنني أصطنع منهج كتاب الشيعة في إيران ! وأنني أحمل العقدة أو العقيدة الشيعية التي لا تبالي بحجة ومنطق وحقيقة (كذا) . وكلام غير ذلك كثير مما لا فائدة فيه ولا عائدة . . ومن العجب أن هذا الدروزي يزعم أنه مؤرخ إسلامي وهو يجهل أن أبا هريرة كان يلقب بشيخ المضيرة ، وهذا الخطاب مسجل من دمشق ومؤرخ ٢ تموز سنة ١٩٦٥ ، كأن كل من ينطق

بكلمة حق عن معاوية وحكمه وظلمه يعد شيعياً ، وويل له من النواصب^(١) ،
وأتباعهم الذين يؤمنون بما يؤمنون به .
وفي مصر ظهر كتيب ! وكتاب .

الكتيب !!

أما الكتيب ففي حوالي ٩٠ صفحة من القطع الصغير عنوانه (السنة في مكانها وفي تاريخها) لمؤلف يسمى - كما جاء على ظهر هذا الكتيب (الدكتور عبد الحليم محمود) ذهب ثلثاه في كلام عن كتابة الحديث ، واسودّ الثلث الباقي في نقد بعض ما جاء في كتابنا (أضواء على السنة المحمدية) وطعن فينا وفي ديننا - إذ رماني الشيخ المسلم الصوفي (بالفسق) واستشهد على ذلك بآية من كتاب الله العزيز - كبرت كلمة تخرج من فيه - وكان عليه قبل أن يقترف هذا الإثم الكبير أن يذكر الحكمة المعروفة (إذا كان بيتك من زجاج فلا ترم الناس بالحجارة) ففي ذلك خير له . . وفي هذا كفاية - ولا نزيد عليه !

ولقد علمت قبل ظهور هذا الكتيب أنه قد اشترك في تأليفه مع هذا الدكتور طائفة من أساتذة جامعة الأزهر ! ثم جاء الدكتور نفسه فاعترف بهذه الحقيقة ، في كتيبه ، حيث قال في الصفحة ١٢ منه ما يلي : «إن هذا الكتاب إنما هو من ثمار توجيه الدار ومن بركاتها» أي الدار التي أنشأها هو وجماعته لخدمة الحديث (بزعمهم) وقد جعلوا هذه الدار تحت ظل أحد الوزراء ليستغلوا اسمه في رفع شأنها وقضاء مآربها ! وقد كان أول عجب لنا من هذه الجماعة قيامهم لنقد كتابنا الأضواء بعد أن مضى على ظهوره حوالي عشرة أعوام ! إذ أنه قد صدر في سنة ١٩٥٨ وكتيبهم قد طبع في سنة ١٩٦٧ أي بعد ظهور كتابي بتسع سنين كاملة ! فأين كان شيوخنا الأجلاء حينئذٍ من نقد كتابنا ؟؟ وما سبب قيامهم بعد انقضاء هذا الزمن الطويل ؟ لعل هذه

(١) النواصب هم أهل النصب الذين ينصبون للإمام علي رضي الله عنه .

الجماعة وهي بطبيعتها أزهريّة قد أرادت أن لا يفوتها أداء ما على كل أزهري من نصيب في شتمنا والطعن فينا ! فقامت بأداء ما عليها - ولو جاء متأخراً - حتى تبرئ ذمتها ، وترضي نزعته ! وإذا كان الأمر كذلك فمرحباً !

وبعد ذلك نقول إنه كان لنا أن نستعين بالقضاء على هذا الشيخ لكي يأخذ حقنا منه على ما طعن في ديننا ، ولكن منعنا من ذلك ما استفاض بين الناس من أنه قد غرق في بحر التصوف ! حتى أثر ذلك على حصاة عقله ، وقد بدا ذلك على ما يجري على لسانه من قول ، وما يخطه يمينه في كتاب^(١) .

ومن أجل ذلك - واستجابة لرغبات كثير من علماء أجلاء عقلاء - رأينا أن نتجاوز عما اقترفه الشيخ في حقنا وتركنا الأمر لله ، وهو سبحانه يفتح بيننا وبينه بالحق ، وهو خير الحاكمين .

ومن كان هذا مثله وأحواله ، لو أنت اعتبرته ممن رفع القلم عنهم ، الذين لا يؤاخذون بشيء مما يقع منهم ، فإنك لا تبعد عن الحق ، ولا تجانب الصواب .

ذلك بأن رجلاً مثل هذا لا يصح أن يحاسب على ما يصدر منه .

وإذا كنا قد تجاوزنا عن حقنا الشخصي الذي نملكه ، فإنه لا يجوز لنا

(١) مما ثبت ما يقال عن الشيخ ، ما ينشره في كتبه مما ينكره العقل ويأباه الدين والعلم ، وإليك مثلاً من ذلك ، ننقله بحرفه عن الرسالة القشيرية التي نشرها أخيراً (بالصفحة ٦٩) وهو كافٍ وحده للحكم على عقلية ، ذلك أنه كتب تعليقاً على خرافة أوتاد الأرض التي ذكرت في هذه الرسالة «قال العروسي(*) : الأوتاد هم الرجال الأربعة الذين هم على منازل الجهات الأربع في العالم ، أي الشرق والغرب والشمال والجنوب يحفظ الله تلك الجهات بهم» !!

ونكتفي بهذا المثل وندع للعلماء (العقلاء) أن يبدوا فيه رأيهم ، والرسالة القشيرية هذه التي نشرها الشيخ يقرؤها طلابه في الأزهر ومريدوه وغيرهم في غير الأزهر ، ثم لا ننسى أنه كان عميداً لكلية أصول الدين ، وهو الآن (رئيس قسم العقيدة بالأزهر) - أي العقيدة الإسلامية !!

أن ندع حق العلم أو نفرط في جنب الحق . فنسكت عما في هذا الكتيب مما يستوجب النقد ، ورأينا حقاً علينا أن نلقي عليه نظرة عابرة لا نستوفي فيها نقد كل ما جاء به مما هو مخالف للعلم والعقل والمنطق ، وبخاصة فإن الذين ألفوه أساتذة كبار يعملون في جامعة إسلامية كبيرة ، ويهم الناس جميعاً أن يعرفوا مبلغ هؤلاء الأساتذة من العلم ، ومدى بصرهم بالنقد والبحث ، ولا سيما في مثل هذا الأمر الخطير الذي تصدوا للكلام فيه ، وهو تاريخ الحديث المحمدي - وقد فعلنا مثل ذلك من قبل عندما أمطنا اللثام عن حقيقة علم بعض أساتذة جامعة القاهرة (من الشيوخ) الذي ظهر في كتاب آخر نشر باسم (أبو هريرة راوية الإسلام)^(١) .

كان مما وصل إليه علم وتحقيق هؤلاء الشيوخ في موضوع كتابة الحديث النبوي ، أن خرجوا على الناس برأي ابتدعوه من عند أنفسهم ، لم يقل به أحد من قبل ! ذلك أن النبي (ص) قد نهى عن كتابة حديثه في العهد المكي ! ولما انتقل إلى المدينة أباح كتابته ، فكتبه أصحابه ؛ وهاك ما جاء في كتبهم هذا بنص حرفه : «إن موضوع القرآن في هذه الفترة (أي في العهد المكي) كان موضوعاً محدداً : لقد كان جملة من القضايا تتصل بالغيب ، الغيب الإلهي ، أو - بتعبير آخر - توضيح العقيدة :

توحيداً ، ورسالة ، وبعثاً . وكان أسلوب القرآن في ذلك واضحاً لا لبس فيه ، بيناً بياناً سافراً»^(٢) أي لا يحتاج إلى بيان أو تفسير من النبي (ص) «من أجل ذلك نهى رسول الله (ص) عن كتابة حديثه ، صلوات الله وسلامه عليه»^(٣) ، «ولكن في فترة العهد المدني تغير الوضع»^(٤) أي بما نزل من آيات التشريع وغيرها مما يحتاج إلى بيان وشرح ، «من أجل ذلك أباح الرسول (ص) كتابته بعد أن كان قد نهى عنها ، وبدأ الصحابة رضوان الله عليهم يكتبون»^(٥) .

(١) راجع ذلك في آخر هذا الكتاب .

(*) ما نقله الشيخ عن العروسي لم يكن في الطبعات القديمة من هذه الرسالة .

(٢) ص ٣٤ . (٣) ص ٣٥ . (٤) ص ٣٨ . (٥) ص ٤٠ .

هذا ما انتهى إليه تحقيق شيوخنا في أمر كتابة الحديث . وهي مجازفة خطيرة لا تغتفر !! ينبذها العقل الصريح وبأبائها النقل الصحيح ! ذلك بأنها تقضي حتماً بأن النبي (ص) قد ظل طوال العهد المكي صامتاً لا ينطق بكلمة واحدة ، لا في بيان ما ينزل من القرآن ، ولا في أي غرض من أغراض الرسالة مما يتصل بشؤون الناس وحياتهم ! وإذا تحدث بشيء ، فإنه لا يستحق أن يكتب عنه ، ولا يستأهل أن يؤثر من بعده ! وهذا ما لا يمكن تصويره أو تصديقه ، فضلاً عن التسليم به ، اللهم إلا إذا فقد الناس عقولهم ، وتجردوا من علمهم ، وأصبحوا أغبياء لا يفقهون !

ومن ذا الذي يتصور أو يصدق أو يسلم بأنه صلوات الله عليه قد قضى بمكة ثلاث عشرة سنة نزل عليه فيها أكثر من ثمانين سورة ، ولا يكون فيها شيء لا يحتاج إلى بيان أو إيضاح ، أو قول من الحق فيما يختلف الناس فيه !! هذا - وإن مما تدفعه بدائه العقول أن تخلو مجالس النبي (ص) التي كان يعقدها بمكة ليلاً ونهاراً مدى هذا الزمن الطويل من تعاليم وآداب وحكم وغير ذلك مما ينفع الناس في حياتهم ، ويهديهم إلى الصراط المستقيم من أمورهم ! ومعلوم أن كل لفظة من ألفاظه التي ينطق بها إنما تنطوي على منافع وفوائد جلية مما يجب حفظه والحرص عليه إن في حياته ، أو بعد مماته .

وأين الذين يستعلنون بهذا القول الفاسد والرأي العقيم مما أمر الله به رسوله غير مرة في القرآن الكريم ، أن يبين للناس ما نزل إليهم ويبين ما يختلفون فيه من مثل قوله تعالى (سورة النحل ؛ الآية : ٤٤) : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ، وقوله تعالى (سورة النحل ؛ الآية : ٦٤) : ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ ، وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ فهل كان ذلك لما نزل بالمدينة فحسب ، ولم يكن لما نزل بمكة ؟ .

وإن في هاتين الآيتين وحدهما للردّ المفحم والجواب المسكت على هذا القول العجيب - ومن الغريب أنهما مكيتان جاءتا في سورة النحل - وهي مكية بالإجماع إلا بعض آيات في آخرها .